

هل يُمكن اعتبار طرْحها الإِصْلاحيّ مُلائِماً؟

«النِسْويّة الإسلاميّة» وبناء الإنسان العربيّ الجديد

د. حُسن عبّود*

«إنّ قضيّة المرأة هي قضيّة مركزيّة منها يبدأ التغيير والتحوّل في البنيات الاجتماعيّة والعلاقات الأسريّة ... هي قضيّة تتشابك فيها كلّ الخيوط ولها عمقٌ استراتيجيّ في طبيعة بناء العلاقات داخل المجتمع وطريقة توزيع المهامّ والسلطات ومدى تحقيق التوازن والعدل و المساواة» (زهور الحرّ، «إصلاح قانون الأسرة بالمغرب ... المسار والمنهجية»)⁽¹⁾.

يُمكن اعتبار مسألة تجاؤز الخطاب الديني التقليدي من قبل ما يُعرف اليوم بـ«النِسْويّة الإسلاميّة» مدخلاً مُلائماً لإعادة بناء الإنسان العربي الجديد، سواء أكان رجلاً أم امرأة. هذه «النِسْويّة الإسلاميّة» الجديدة لديها طرْحٌ إصْلاحي للخطاب الديني البارز في المنظومة الفقهيّة والثقافة الدينيّة حول المرأة والأسرة؛ حيث تتناول قضايا ذات أبعادٍ ثقافيّة وحقوقية، وبخاصّة تلك المُرتبطة بحقوق المرأة الإنسان كما هو مُتعارف عليه دولياً وعالمياً. فكثيراً ما تُصنّف تلك الحقوق بأنّها مُتعارضة مع الدّين الإسلامي وتعاليمه؛ حيث لا زالت قضايا مثل المُساواة الكاملة بين الجنسين في المجالات كافّة، والتي ترفض أيّ شكلٍ من أشكال التمييز ضدّ المرأة على أساس الجنس، والذي

(1) أنظر: أعمال ندوة مكتسبات المرأة التشريعيّة والسياسيّة: قراءة في التجربة المغربيّة والخيارات المُمكنة للمسار اللبناني، تنظيم تجمّع الباحثات اللبنانيّات، بدعم من معهد أصفري للمجتمع المدني والمواطنة ومركز المرأة في اللّجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا (الإسكوا). والتي عُقدت في الجامعة الأميركيّة في بيروت (كولج هول) 23--24 تشرين الثاني / نوفمبر 2017: مُتاح على: <https://www.unescwa.org/ar/node/261177>.

*أكاديميّة وباحثة لبنانيّة مختصّة بالشؤون الإسلاميّة والجندر

قد يطاول المرأة في أيّ مجال من المجالات، مرفوضاً. وقد ظهر هذا الرفض في التحفّظات على اتّفاقيّة القضاء على كافّة أشكال التمييز ضدّ المرأة، وهو المبدأ الذي تقوم عليه مُعاهدة الأمم المتّحدة المعروفة بـ«السيداو».

علماً أنّ أغلبيّة البلدان العربيّة، صادقت على هذه المُعاهدة مع تحفّظ أغلبها على البنود التي تمسّ قوانين الأحوال الشخصيّة، باعتبارها تدخّلاً في نطاق أحكام الشريعة الإسلاميّة، ولا علاقة لها بالقوانين المدنيّة. مثلاً لم يرفع لبنان تحفّظه بشأن المساواة في الأحوال الشخصيّة وفي حقّ المرأة اللبّانية المتزوّجة من أجنبي بإعطاء جنسيتها لزوجها وأطفالها. لذلك لا زالت قضايا حقوق المرأة، وبذريعة الدّين، تلقى مُقاومةً شديدة في كثير من البلدان العربيّة والإسلاميّة، على الرّغم من تغبّر واقع الحال في هذه البلدان، بما فيه واقع المرأة نفسها التي أصبحت باحثة في العلوم الدينيّة وفاعلة في كلّ المجالات، بما فيها الاقتصاديّة والإعلاميّة والسياسيّة، فضلاً عن المجالات العلميّة والثقافيّة وغيرها.

والواقع أنّ أصل تلك المُقاومة متجدّد في العقليّة الأبويّة الذكورية التي تحكم هذه المجتمعات، فضلاً عن احتكار الرجال للحقل الديني، وعلى رأسهم الفقهاء المتشدّدون ممّن أسهموا مع مرور الزمن في تعميق الفوارق بين الجنسين، وهو من الأمور التي أسهمت في التّئيل من صورة المرأة المُسلمة ومكانتها الحقيقيّة في الإسلام.

هذا ما سنتنبّه «النِسويّة الإسلاميّة» إليه، وهي التّيّار الفكري النّسوي الذي يدعو إلى ضرورة قيام النساء أنفسهنّ، ولاسيّما عالمات الدّين والمتمكّنات من أدوات البحث العلمي الحديث، بإعادة قراءة النصوص الدّينية بشكلٍ علمي وموضوعي، انسجاماً مع مَقاصد الشريعة، وبعيداً عن المواقف الجاهزة والمُنحازة عادةً للسلطة الذكوريّة المتمثّلة بالفقهاء التقليديّين الذين لا يربطون بين العلوم الدينيّة والمناهج الحديثة في العلوم الإنسانيّة لجهلهم أساساً بهذه العلوم.

هنا لا بدّ من أن نقف عند عالمة الاجتماع فاطمة المرنيسي، التي كانت أوّل من دشّن هذا التّيّار أو التوجّه الفكري بكتابتها «الحريم السياسي: النبي والنساء» أواسط ثمانينيّات القرن الماضي (1987). في هذا الكتاب أعادت المرنيسي قراءة الأحاديث النبويّة الموضوعية التي أساءت إلى صورة المرأة في التاريخ الإسلامي، مُبيّنةً بالدليل والحجّة، إلى أيّ مدى أسهمت العقليّة الذكوريّة للفقهاء في تكريس هذا الوضع، داعيةً إلى ضرورة قيام النساء المُسلمات بقراءة تراثهنّ بأنفسهنّ من أجل تحريره من

المصفوفات الثقافية من الأساطير والأكاذيب التي لحقت كثيراً بالمفاهيم المرتبطة بالمرأة. فكان ذلك إرهاباً لانطلاق «النسوية الإسلامية» كمنهج وتوجّه فكريّ لأجل إنسانية المرأة العربيّة الجديدة.

بعد ذلك ظهرت باحثات في الدراسات الإسلاميّة تبتّين نهج «النسوية الإسلاميّة» في بعض البلدان العربيّة، لعلّ أبرزهنّ المغربيّة أسماء المرابط، والمصريّة أميمة أبو بكر، والتونسيّة منجية السواجلي وغيرهنّ من الباحثات. غير أنّ ما يميّز التجربة المغربيّة عن باقي التجارب العربيّة بهذا الخصوص، هو تبنّي الدولة لمشروعات الإصلاح في الحقل الديني عن طريق تأسيس الرابطة المحمديّة للعلماء، والتي يُعتبر مركز الدراسات والبحوث النسائيّة في الإسلام من أبرز مراكزها⁽²⁾.

(2) الكلمات المفتاحية:

«النسوية الجديدة» هي «النسوية الإسلاميّة» التي تسعى إلى تجاوز الخطاب الإسلامي التقليدي الذكوري في المنظومة الفقهية والثقافة الدينيّة حول المرأة والأسرة. وهي من جهة أولى «منهج في إعادة قراءة التاريخ الإسلامي والنصوص الدينيّة وتأويلها، وتأسيس حقوق النساء والمساواة، فضلاً عن تحديد معالم رؤية تحرّرية نسويّة للقرآن لا تُخرج أصحابها أو صاحباتها من حدود الدّين والإيمان» (فهمي جدعان، خارج السرب: بحث في النسوية الإسلاميّة الرافضة وإجراءات الحرّية، بيروت، 2010، ص 42). هذا التقاطع بين النسوية كمنهج بحثي ونظريّة نقدية من ناحية والدراسات الدينيّة من ناحية أخرى (أميمة أبو بكر/محرّرة)، النسوية والدراسات الدينيّة، القاهرة، مؤسّسة المرأة والذاكرة، 2011) تنهض به العالمات المسلمات بقراءة مقاصديّة وتحرّرية للنصوص (أسماء المرابط، القرآن والنساء: قراءة للتحرّر، ترجمة محمّد الفرّان، الرباط، دار أبي رقرق، 2010) والمفاهيم (أنظر: حُسن عبّود، «من أجل بناء معرفتيّ حول القوامة والولاية»، في أعمال ندوة مُكتسبات المرأة، (مرجع في الهامش، رقم 1) لمُراجعة ما يُعاني منه النساء والرجال من تمييزٍ وتفرقة وفتويّة في ثقافتنا الدينيّة ومنظومتنا الفقهية.

«التجاوز»: بمعنى تخطي الخطاب الإسلامي التقليدي الذكوري بالعودة إلى وحدة المعرفة - على الرّغم من تعدّد العلوم وتفّرها - وتجذّرها جميعاً في العقل. والهدف منها جعل «العلوم الدينيّة» جزءاً من منظومة العلوم الإنسانيّة، بمعنى أنّها علوم يجب أن تخضع للاكليات والإجراءات المنهجية نفسها في الفهم والتفسير والتحليل (نصر حامد أبو زيد، المرأة في خطاب الأزمة، القاهرة، وزارة الثقافة، 1994). وهذا التجاوز يُعيد الرؤية الكليّة لإعادة البناء في المنظومة الحضاريّة الإسلاميّة ويُقبل على الحوار مع القيم الكونيّة ومفاهيمها الحضاريّة.

«من داخل المرجعيّة الدينيّة»: تعني أن تنطلق هذه النسوية من المرجعيّة والهويّة الإسلاميّة، أي «من الثوابت المتمثّلة في القرآن والحديث الصحيح، ونقّد الاجتهادات التفسيرية والفقهية في موضوعات المرأة من منظور مدى التزامها بهذين الأصلين، ومن منظور سوسيوولوجيا المعرفة لكشف ما انطوت عليه من انحيازات ذات أصول تاريخية وثقافية، فإنّ هذه الهويّة، خارج إطار الوصايا الذكورية، ستشهد حتماً تغييراً ملحوظاً في المنطلقات المعرفيّة ذاتها» (أماني صالح، «الأبعاد المعرفيّة لنسوية إسلاميّة» في أميمة أبو بكر (محرّرة)، النسوية والمنظور الإسلامي: آفاق جديدة للمعرفة والإصلاح، القاهرة، مؤسّسة المرأة والذاكرة، 2013).

«الخطاب الإسلامي التقليدي»: هو الخطاب الصادر عن المؤسّسة الدينيّة التي تُشرف على التعليم الديني الأساسي والعالي وترعى المساجد والأئمّة والخطباء والمدّرسين وقراء القرآن. ففي بعض البلدان هذه، تُعاني المؤسّسة الدينيّة «من وجوه قصور كبيرة وكثيرة، ما يؤثّر سلباً على أدائها لمهامّها وتطوّرها وعلى الخطاب الديني الصادر عنها، وهذا الخطاب الصادر عنها ما يزال تقليديّاً جدّاً»

1. «النسوية الإسلامية» وتجاوز الخطاب الإسلامي التقليدي من داخل المؤسسة الدينية

أولاً: في التأهيل للتعليم الإسلامي

1. الجمع بين «التفسير القرآني» و«الإعجاز البياني» بمنهجية الدكتورة عائشة عبد الرحمن التجديدية في علوم التفسير، في عملها الرائد «التفسير البياني للقرآن الكريم» (1967)⁽³⁾. فيتدارس الطلبة هذا المنهج التجديدي للتفسير القرآني للدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي) (ت1998)⁽⁴⁾، وما قدّمته عبد الرحمن للمكتبة القرآنية من دراسات وبحوث جمعت ما بين الدراسات الأدبية والقرآنية⁽⁵⁾. وريادة عائشة عبد الرحمن في هذا المجال تركت بصمتها على طلابها وطالباتها في مصر والمغرب. وهي المرأة الثانية التي حازت على شهادة الدكتوراه في جامعة القاهرة (1950) عن دراستها لأبي العلاء المعري، بإشراف الأستاذ والأديب طه حسين، وكان أستاذها في منهج التفسير الشيخ أمين الخولي (ت1966)، الذي أصل للمنهج الأدبي في التفسير القرآني في جامعة القاهرة. وأصبحت عائشة عبد الرحمن أستاذة الأدب واللغة العربية في جامعة عين شمس في القاهرة، وأستاذة زائرة في جامعة أمّ درمان الإسلامية في السودان، وتفرّغت للدراسات القرآنية في جامعة القرويين في المغرب من سنة 1970 إلى وفاتها سنة 1998. عن دروسها في المغرب تقول:

(أنظر: تعقيب رضوان السيّد، «المؤسسة الدينية وتجديد الخطاب الديني» في أعمال ندوة مكتسبات المرأة، مرجع سبق ذكره).

ويعاني الخطاب الديني التقليدي عموماً من إشكالية ثقافية في الموروثات التي وُضعت صفّاً وراء صفّاً لتصبح مقولات نهائية، فاجتاحت الموروثات المفاهيم الكونية فأثرت في مستوى فهمها وتلقّيها وتنزيلها إلى أرض الواقع وتمثّلها (أنظر: أحمد عبادي، «نظرات مُستأنفة في آيات القوامة» في أعمال المائدة العلمية المُستديرة، التي نظّمها مركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائية في الإسلام في الرابطة المحمدية للعلماء في المغرب (8-9 تشرين الثاني/نوفمبر، 2013) تحت عنوان مُبادرة تعميم وتأسيس المعرفة بمفهومَي القوامة والولاية، مطبعة المعارف الجديدة، 2014): حتّى أنّ بعض علماء المسلمين الكبار والتنويريين يتكلمون في التنظير عن القيم الإسلامية وعند التطبيق يظهرون عدم قدرة على التنفيذ (أحمد الخمليشي، «الولاية والقوامة بين الدلالة والدلالة»، المرجع السابق نفسه).

(3) عائشة عبد الرحمن، التفسير البياني للقرآن الكريم، جزءان ط1، دار المعارف، 1967، و ط5 في العام 1968.

(4) أنظر: حُسن عبود، «وجوه المنهج النسوي التجديدي للتفسير القرآني: عائشة عبد الرحمن وأمنة ودود مُحسن» في جين سعيد مقدسي ورفيف رضا صيداوي ونهى بيومي مُحزرات، النسوية العربية رؤية نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية وتجمّع الباحثات اللبنانيات، 2012.

(5) أنظر: عائشة عبد الرحمن، الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الزرق: دراسة قرآنية لغوية وبيانية، ط1، دار المعارف، 1971.

« فإذا كنتُ في دروسي الجامعية بقسم اللغة العربية بمصر قد حرصتُ على توثيق علوم العربية بالبيان القرآني، فإني في دراساتي القرآنية بجامعة القرويين حريصة على توثيق علوم الإسلام بالعربية لغة وبياناً، من حيث لا يصحّ لدرس فقه الإسلام دون رسوخٍ في علوم العربية، كما لا يصحّ له رسوخ في العربية من دون دراسة في علوم القرآن. وكان «الإعجاز البياني» يأخذ موضعه في دروسي في علوم القرآن في دار الحديث الحسينية في الرباط، و«التفسير البياني» هو موضوع محاضراتي في كلية الشريعة بفاس»⁽⁶⁾.

إلى جانب ريادة عائشة عبد الرحمن في تطبيق المنهج البياني للقرآن الكريم، فإنها قامت بسدّ الفراغ في الدراسات والبحوث التي تخصّ الشخصيات النسائية المُقرّبة من النبي (ص)، فألفت «تراجم سيّدات بيت النبوة»⁽⁷⁾، ونظرت للمرّة الأولى إلى تراجم الشخصيات النسائية التي أسهمت إلى جانب النبي بالدعوة إلى الإسلام ونجاحها، من وجهة نظر المرأة المسلمة لأوّل مرّة في تاريخ الإسلام، حيث أبدت آراءها بكثيرٍ من الأمور الإشكالية التي تحيّر الإنسان المعاصر، بخاصّة المرأة اليوم. وقد تُرجم كتاب نساء النبي إلى لغات إسلامية وأوروبية عدّة. وكان لعائشة عبد الرحمن السبق، في مُحاضرتها «المفهوم الإسلامي لتحرير المرأة» (1967)⁽⁸⁾، بنقاش مفهوم تحرير المرأة في الإسلام على أساس المبادئ الكلية للمساواة كما وردت في الكتاب المؤسّس للإسلام، القرآن؛ فظهر مفهوم «التحرير» بين ما هو ثابت من مساواة في قصة الخلق القرآنية وكرامة المرأة الإنسانية وحققها في التعليم والأهلية الدينية والمساواة الروحية والأخلاقية، وبين ما هو مُتغيّر في الأحكام التشريعية والفقهية في كلّ زمان ومكان. ليصبح مشروع إعادة قراءة النصوص الدينية كما تطرحها النسوية الإسلامية اليوم مُمكنًا بربط الأحكام الفقهية الجزئية بالمبادئ الكلية الثابتة⁽⁹⁾.

نجد اليوم الكثير من «بنات الشاطئ»، أي من الأستاذات في الدراسات القرآنية وعلم التفسير وعلم الكلام اللواتي يجتهدن في «قضية المرأة في الإسلام» من داخل المرجعية الإسلامية في الأكاديمية الغربية والعربية⁽¹⁰⁾. أذكر على سبيل المثال في

(6) أنظر: عائشة عبد الرحمن، التفسير البياني، مقدّمة الطبعة الخامسة، ج1.

(7) أنظر: عائشة عبد الرحمن، تراجم سيّدات بيت النبوة، القاهرة وبيروت، دار الريان للتراث وطابع الشروق، د. ت.

(8) أنظر: عائشة عبد الرحمن، المفهوم الإسلامي لتحرير المرأة، القاهرة، 1967.

(9) أنظر: سوسن الشريف، الحركة النسوية الإسلامية في مصر وعلاقتها بالأراء الفقهية: رؤية تحليلية نقدية، القاهرة، دار روافد، 2015.

(10) أنظر: حُسن عبّود، «أدبيات عامّة وأساسية لنسوية إسلامية عربية المنشأ» في أعمال مؤتمر

الأكاديمية المصريّة د. أماني صالح في دراستها الكلاميّة حول «منظومة الزوجيّة بين قطبيّ الجندر والقوامة»، ود. هند مصطفى في دراستها، «القرآن ونظريّة الأخلاق عند المرأة: نقد ثلاثيّة الكيد والرياء والغواية»⁽¹¹⁾، ود. أميمة أبو بكر في دراستها تاريخيّة تأويل آية «قوامة الرجال على النساء» الواردة في القرآن (سورة النساء، 34)؛ حيث قامت بتوضيح آليات تشكّل المفهوم في تراث التفاسير المؤسّسة وخروجها عن الأصل القرآني. فعرّضت «علامات على مسار التطوّر الزمني والتوسّع في المفهوم» بمُتابعة تاريخ طويل من مسار التأويل الذكوري لمفهوم «قوامون» من العصور الإسلاميّة الكلاسيكية (كالطبري والزمخشري والرّازي والقرطبي وابن كثير) إلى العصر الحديث (كالإصلاحيّين المُحافظين المُعاصرين: كالإمام محمّد عبده وسيد قطب والشيخ محمّد متوليّ الشعراوي)⁽¹²⁾.

ثانياً: تبني منهجيّة الجمع بين العلوم الدينيّة والعلوم الاجتماعيّة: السوسيولوجيّة المغربيّة فاطمة المرينسي مثلاً

شكّلت فاطمة المرينسي (ت 2015) طريقها كعالمة اجتماع مُتبنية الفكر والعمل التنمويّ وساعية لتأسيسه أكاديمياً واجتماعياً وإنسانياً، فساءلت من خلاله، كما تشير إلى ذلك عائشة التّاج، «وُضع النساء العربيّات والمُسلمات، فلم تجد بداً من العَوض في التراث الفكري الإسلامي بعدتها الفكريّة والمنهجية بهدف إزالة الستار والغبار عن جذور تلك الأغلال المؤسّسة لنكوصيّة الوُضع النسوي بشكلٍ خاصّ والوُضع السوسيو-ثقافي بشكلٍ عامّ»⁽¹³⁾.

إنّ تدأّرس منهجيّة السوسيولوجيّة فاطمة المرينسي وكيفية ربطها بين العلوم الدينيّة والعلوم الاجتماعيّة في أبحاثها، وفي دعمها للكثير من الفاعليّات المدنيّة نسائيّاً وتنمويّاً وفتنيّاً، تُظهر لنا أهميّة هذا الربط الذي سيكفل توفير مادّة الواقع الاجتماعيّ

النسويّة والمنظور الإسلامي: آفاق جديدة للمعرفة والإصلاح، تحرير أميمة أبو بكر، مرجع سبق ذكره.

(11) أنظر: المرأة والحضارة: المرأة في القرآن، تحرير أماني صالح وأخريات، العدد الثالث من النشرة المتخصّصة في دراسات المرأة المُسلمة، 2002.

(12) أنظر: أميمة أبو بكر، النسويّة والمنظور الإسلامي: آفاق جديدة للمعرفة والإصلاح (تحرير) مرجع سبق ذكره. وأنظر أيضاً: النسويّة والدراسات الدينيّة، أميمة أبو بكر (تحرير)، ترجمة رندا أبو بكر، سلسلة ترجمات نسويّة، القاهرة، مؤسّسة المرأة والذاكرة، العدد الثاني 2012.

(13) أنظر: «عائشة التّاج - كرسي فاطمة المرينسي والحضور الإنساني المتكامل» (نُشر على موقع الحوار في 2016/12/3).

للمؤسسة الدينية التي تحتاج إلى ربط المتغيرات الحاصلة في بنية الأسرة المعاصرة وأحوالها ومدى علاقتها بالنص الديني واجتهادات الآراء الفقهية⁽¹⁴⁾.

يُعتبر كتاب المرنيسي «الحريم السياسي: النبي والنساء»⁽¹⁵⁾ رائداً في منهجية نقد رواة الأحاديث النبوية غير الصحيحة التي أساءت إلى كرامة المرأة وقدراتها العقلية والدينية والنفسية. فبمنهجية «علم الجرح والتعديل» الإسلامية، المُسمّى «علم الرجال»، لارتباطه برجال رواة الأحاديث النبوية وصدقية رواياتهم، يقوم التحري للتأكد من تاريخ ولادة المحدث، وعلاقاته العائلية وتعليمه ومعلميه وتلاميذه ورحلاته العلمية وأشغاله التجارية والاجتماعية، وما قبل عن نزاهته الأخلاقية والتزامه الديني، ودقته العلمية وأعماله الأدبية وتاريخ وفاته. هذا التحري عن راوي الحديث أو أهل السند (جهاز رواة الحديث من الرجال) كان المعيار الذي استخدمه علماء الحديث للتأكد من صحة الخبر؛ وذلك لكثرة ما وُضع على لسان الرسول من الأحاديث غير الصحيحة.

بهذه المنهجية نقدت المرنيسي الحديث المشهور «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة» بتجريح راويه الأول أبو بكر نعيم بن الحارث. وهذا الحديث كان قد عمل على مدى قرون في التاريخ الإسلامي ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية على صعيد الولاية العامة. وهذا الحديث يتعارض أصلاً مع ما ورد في القرآن الكريم من ثناء على حُكم ملكة سبأ وعملها بالشورى بين أعيانها، أي الديمقراطية بالمعنى الحديث. المهم في ما قامت به المرنيسي، أنّها استخدمت منهج علماء المسلمين في نقد الرجال الرواة لمصلحة المرأة المسلمة للمرأة الأولى. وكما نعلم، فهناك أحاديث عدّة تُسيء لفظاً وفكرةً إلى كرامة المرأة المسلمة والرجل المسلم تحتاج إلى تجاوزها كحديث «ناقصات عقل ودين»⁽¹⁶⁾ وهذه الثقافة النقدية، من مُنطلق الهمّ النسوي، مهمة جداً لإدماج التفكير النقدي في برامج التعليم الديني والتأهيل المعرفي للطلبة والطالبات من خريجي المعاهد الدينية وكلية الشريعة؛ إذ لا بدّ من التشكيك بكل ما لا يتقبله العقل والمنطق في

(14) أنظر: فاطمة المرنيسي، السلوك الاجتماعي في مجتمع إسلامي - رأسمالي تبغي، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، المغرب، دار الحداثة، 1982.

⁽¹⁵⁾ تُرجم الكتاب عن الفرنسية الأصلية، وقد صدر بعنوان (1978) *Le Harem Politique* (1978) وتُرجم أيضاً إلى اللغة الإنكليزية بعنوان:

Fatima Mernissi, *The Veil and the male Elite: A Feminist Interpretation of Women's Rights in Islam*, translated by Mary Jo Lakeland, (Addison-Wesley Publishing Company, 1991).

(16) أنظر: ناديا الشرقاوي، ناقصات عقل ودين بين مدلول النص واستنباطات الفقهاء وأهميّة السياق، دار جسر، الدار البيضاء، 2017.

عصرنا الحالي. وقد تجت المرنيسي، إلى جانب الجمع بين العلوم الإسلاميّة والعلوم الاجتماعيّة، في تكوين مجموعاتٍ للتفكير والكتابة متعدّدة الاختصاصات والمناهل، ألهمت فكرها الإبداعي الجماعي، وتلك خاصيّة سوسيوولوجيّة بامتياز⁽¹⁷⁾.

ثالثاً: يتمّ تعيين عالِمات وأستاذات في مناصب قياديّة تؤكّد على البُعد الاعتباري والرمزي، الذي يثمن كفاءة النساء العلميّة وقدراتهنّ على إدارة المسؤوليات: د. أسماء المرابط نموذجاً

هكذا عُيّنَت الطيبية أسماء المرابط مديرةً لمركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائيّة في الإسلام في الرابطة المحمّديّة للعلماء في الرباط في المغرب (منذ نشأته 2010-2017). وقد دُشّن افتتاح المَرَكز بإطلاق كتاب أسماء المرابط في القراءة المقاصديّة التحريريّة للنماذج النسائيّة في القرآن الكريم، في العام 2010. وسأعرض بشكلي مختصر أهميّة منهجيّة القراءة التحريريّة للنماذج النسائيّة في الخطاب القرآني، هذه النماذج التي عُيّنَت عن وعي المرأة المسلمة المعاصرة لعدم الاعتراف بها في القراءة الذكوريّة كنماذج من الإسلام المبكر، ولاسيّما أنّهنّ يُمثّلن فاعليّة النساء اللواتي عاصرَن النبي وشاركنَ بنجاح في الدعوة إلى الإسلام (المُبايعات، المُهاجرات، المُجاذلات..)، بحيث يسمح هذا العُرض في تبيان أهميّة هذه القراءة التحريريّة في تمكين المرأة/ الإنسان ضدّ أيّ استغلال عن طريق الدّين، إن في المحيط الذكوري أو في المحيط الأوروبي الذي هاجرت إليه طلباً للرزق، وهو ما يخدم رؤيتنا لبناء الإنسان العربي الجديد.

حصرت أسماء المرابط في قراءتها النماذج النسائيّة في القرآن الكريم (2010) بالنماذج المثاليّة،⁽¹⁸⁾ وجمعت بمنهجيتها بين المقاصديّة والسياقيّة التاريخيّة والخطاب، ففتحت باباً جديداً للقراءة، وذلك بتأويل صراعات «النماذج النسائيّة» في القرآن الكريم وتَرْجَمَتِها ترجمةً سهلة للفهم تعود فائدتها إلى واقع صراع النساء المُسلمات المغربيّات المُهاجرات إلى فرنسا، واللواتي تخاطبهنّ المرابط في الكتاب، وتهديه إليهنّ عوناً لهنّ في هجرتهنّ وحاجتهنّ للعيش بكرامة. عن صراع هؤلاء النساء تقول:

إنّ معركتهنّ مفتوحة على كلّ الجبهات، حيث يُواجهنّ مُحيطاً تسوده عداوة تتفاقم يوماً

(17) أنظر: فريدة بناني وزينب معادي، مختارات من النصوص المرشّحة للحقوق الإنسانيّة للمرأة في الإسلام، وثيقة عمل لورش كتابة من تنشيط فاطمة المرنيسي، مؤسّسة فريدريش إيبيرت، د.ت.

(18) هناك نماذج مثاليّة للفضيلة التي يجب تأملها واتّباعها ونماذج رديئة وسيئة تحتاج إلى أن تُعرّف من أجل معرفة كيفيّة تجنّبها.

بعد يوم، وتقف حجرة كداء أمام تحقيق ما يحتج إليه من القيم الروحية، ويحاربن كل تمييز يتعرّض له، ويطالبن بحقوقهن الكاملة بوصفهنّ مواطنات ويُنذرن بسياسات التهميش التي تريد أن تسلبهنّ قيمتهنّ الحقيقية، وتزجّ بهنّ في ثقافة ثانوية أبد الأبدين⁽¹⁹⁾.

هذه القراءة تُحرّر مقاصد الخطاب من الغموض، فتُصبح القراءة أكثر إنسانية «للمنموذج النسائي المثالي». قراءة أقرب إلى طرّح عالم الاجتماع ماكس فيبر في «النموذج المثالي» الذي عرّفه بأنّه ليس «الحقيقة التاريخية»، وعلى الأخصّ ليس الحقيقة «المؤكّدة»، بل هو بمثابة «صورة يُمكننا بواسطتها تنظيم الحقيقة على سبيل المثال»⁽²⁰⁾؛ إذ تؤكّد المُربط «إنّ صراعات وابتلاءات وهزائم وانتصارات هذه النماذج هي، نوعاً ما، صراعاتنا وابتلاءاتنا وهزائمنا وانتصاراتنا، متى أحسّنا فهمها وتأويلها أحسنًا ترجمتها إلى لغة الحياة والمعيش اليومي»⁽²¹⁾.

لأسماء المُربط العديد من الكتب بالفرنسية في موضوع المرأة في الإسلام، وقد تمّت ترجمة معظمها إلى اللغة العربية⁽²²⁾. وقد حازت المُربط على جائزة المرأة العربية في العلوم الاجتماعية من منظمة المرأة العربية لعام 2013 عن كتابها «النساء والرجال في القرآن: أي مساواة؟»، وتمّ تعيينها عضوةً في اللّجنة العلميّة الخاصّة بالتحضير لمشروع قانون إحداث هيئة المناصفة ومُحاربة كلّ أشكال التمييز، بإشراف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية سنة 2013.

تُعرّف أسماء المُربط بفكرة تأسيس مركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائية في الإسلام بالرابطة المُحمديّة للعلماء، بأنّها جاءت في سياق إعادة بناء المفاهيم والمُصطلحات المفتاحيّة في ظلّ الرؤية القرآنيّة الكليّة والشموليّة، وإعادة بناء ثقافة

(19) أسماء المُربط، القرآن والنساء: قراءة للتحرّر، ترجمة محمّد الفرّان، الرباط، دار أبي رقرق، 2010، ص 10.

(20) عبد الله إدالكوس، في نقد الخطاب الحدائثي: عبد الوهّاب المسيري ومنهجية النماذج، المركز الثقافي العربي ومؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2014، ص 30.

(21) أسماء المُربط، القرآن والنساء، المرجع نفسه، ص 45.

(22) أسماء المُربط، الإسلام والمرأة: الطريق الثالث، ترجمة بشرى الغزالي، المغرب، دار مرسوم، 2014.

أسماء المُربط، الإسلام، المرأة والغرب، باريس: Segquier- Atlantica، 2010.

أسماء المُربط، النساء والرجال في القرآن: أي مساواة؟ Femmes et hommes dans le Coran: Quelle égalité?، المغرب، دار البزّاق، 2015.

أسماء المُربط، عائشة أو الإسلام المؤثّث، ليون للطباعة والنشر، 2004.

أسماء المُربط، مُسلمة بكلّ بساطة، باريس، دار التوحيد، 2001.

الناس وتصوّراتهم بخصوص قضية المرأة. «فبين مُقارَبة القطيعة التي تتبني فضل النصّ كلياً والمُقارَبة المُتجذّرة المُنفصلة عن السياقات، يأتي تأسيس المركز ليكون الوسط بين التّباين العلماني والتقليدي، حيث يتبني المنهج الوسط في تحقيق مشروعه الفكري، ويعمل على مستوى أكاديمي راقٍ يتجاوز تجزيء النصّ المؤسّس والتسييق التاريخي في مُقارَبة القضايا النسائية»⁽²³⁾.

وتضيف أنّ المركز يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف؛ أولاً، مراجعة التراث الإسلامي بخصوص قضايا النساء والقيام بمقاربة شمولية لها في النصوص الدينية وفي الواقع المعيش. ثانياً، سدّ الفراغ العلمي والبحثي في قضايا النساء في الإسلام. ثالثاً، إشاعة خطاب علمي هادئ ورصين حول القضايا النسائية في الإسلام. رابعاً، النّظر المتفحّص في القراءات التحررية من خلال نصوص الوحي وإعادة صياغتها وفق مقتضياتها؛ خامساً، كشف الخلط الذي وقع بين نصوص الوحي وأفهام وتطبيقات واجتهادات الفقهاء في الواقع التاريخي بمختلف مظهراته. سادساً، تجديد منظور الإسلام للمرأة على مستوى اجتهادات مختلف المذاهب الفقهية الإسلامية.

جدير بالذكر أنّ مركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائية في الإسلام في الرابطة المحمدية للعلماء،⁽²⁴⁾ كان رائداً في فتح الباب للمناقشات العلمية والحوارات الأكاديمية حول «قضايا المرأة في الإسلام» من داخل المؤسسة الدينية الرسمية التي تقع مسؤوليتها على عاتق السلطة العليا، ملك المغرب محمّد السادس، فضلاً عن استثمار

(23) أنظر: أسماء المرابط «المُقارَبة الإصلاحيّة في قضايا النساء في الإسلام من داخل المؤسسة الدينية: الرابطة المحمدية للعلماء نموذجاً»، في ندوة مُكتسبات المرأة التشريعية والسياسية: قراءة في التجربة المغربية والخيارات المُمكنة للمسار اللبناني، مرجع سبق ذكره.

(24) قُيد تنظيم شبكة فكرية عالمية تحت اسم: «شبكة ريادة»، تضمّ فاعلين في مجال حقوق النساء لفتح النقاش وتبادل الأفكار بخصوص حقوق النساء والخطاب الديني. إصدار كتاب جماعي سنة 2014: مُبادرة تعميق وتأسيس المعرفة بمفهومَي القوامة والولاية، وما يُميّز هذه المُبادرة العلمية اعتماد المُقارَبة الجماعية في التعاطي مع قضايا القوامة والولاية مع التأكيد على كون القرآن المجيد والسنة النبوية هُما الإطار المرجعي والمعرفي. تويج كتاب: النساء والرجال في القرآن: آية مساواة» لأسماء المرابط، بجائزة الأطلس الكبير للترجمة لفائدة المُترجمة بشرى الغزالي. التوقيع على إعلان الإسكندرية حول: حقوق المرأة في الإسلام، الصادر عن مؤتمر «قضايا المرأة: نحو اجتهاد إسلامي مُعاصر» الذي نظّمته مكتبة الإسكندرية. تنظيم مؤتمرات دولية حول موضوعات مُختلفة منها: ندوة ريادة النساء في الإسلام: مقتضيات النصّ ومعطيات الواقع، يومي 10-11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015. المؤتمر الدولي للنساء في الديانات السماوية، وذلك يومي 12 و 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014. المائدة المستديرة الدولية حول مُبادرة تعميق وتأسيس المعرفة لمفهومَي القوامة والولاية، وذلك يومي 8 و 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 2013.

الفريق البحثي من الشابات والشباب المتخصصين بالعلوم الدينية إلى جانب المنهجيات العلمية الحديثة من العلوم الاجتماعية إلى الأنثروبولوجية وغيرها. هذه المقاربات المجددة في مناهج الدراسات والعلوم الإسلامية، متوافرة وممكن تبادل الخبرات حولها من قبل أستاذات زائرات من جامعات عربية لها سمعتها في هذا المضمار، لعقد ورش عمل مع مجموعة فاعلات في مضمار الفكر الإسلامي الحديث.

11. من أجل بناء معرفي حول المفاهيم: مفهوم «القوامة والولاية» نموذجاً

هل صحيح أن هناك حاجة إلى تعميق المعرفة بمفهوم «القوامة والولاية» وتأصيلها للكشف عن «أثر اجتيال المصنفات الحضارية والثقافية لهذه المفاهيم؟»⁽²⁵⁾ كما يطرح أمين عام الرابطة المحمدية للعلماء الأستاذ الألسني أحمد عبادي في المائدة العلمية المستديرة الدولية، التي عُقدت في المغرب بتنظيم مركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائية في الإسلام في الرابطة المحمدية للعلماء بتنسيق مع حركة مساواة الدولية حول «مبادرة تعميق وتأصيل المعرفة لمفهوم القوامة والولاية»، الذي عُقد في يومي 8 و9 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

وهل صحيح كما يقرّ العلامة والفقير مدير مؤسسة دار الحديث الحسنية للدراسات العليا د. أحمد الخليلي في مداخلته في تلك المائدة العلمية المستديرة، أن تفسيراتنا الفقهية ونظرتنا إلى النصوص الشرعية تجزئية؟⁽²⁶⁾ حيث يُعرّف الخليلي الفقه بفضلته عن الكليات والقيم والمبادئ: فالفقه بحسب الأصوليين هو «العلم بالأحكام الشرعية العملية المُستنبطة من نصوصها التفصيلية، إذن الفقه ليس مختصاً بالنسبة للكليات والقيم والمبادئ».

وهل صحيح أن «مبدأ القوامة» مهيكل لفلسفة مدونة الأحوال الشخصية ولكل أحكام العلاقات داخل الأسرة»⁽²⁷⁾ وأن «الفكر الفقهي التقليدي» مُراجع ومُساند لشرعة

(25) أنظر: د. أحمد عبادي، «نظرات مستأنفة في آيات القوامة»، في أعمال المائدة العلمية المستديرة، مبادرة تعميق وتأصيل المعرفة بمفهوم القوامة والولاية، م. س، ص 19-34.

(26) أنظر: أحمد الخليلي، المرجع أعلاه، «الولاية والقوامة بين الدلالة اللغوية والدلالة»، 2013، ص 37-42.

(27) أنظر: نزهة كسوس، «مفهوم القوامة: من مدونة الأحوال الشخصية إلى مدونة الأسرة»، في أعمال المائدة العلمية المستديرة، مبادرة تعميق وتأصيل المعرفة بمفهوم القوامة والولاية، م. س، ص 139-147.

الهيمنة والاستبداد؟ كما تزعم الباحثة نزهة كسوس في دراستها الميدانية، حول «مفهوم القوامة: من مدونة الأحوال الشخصية إلى مدونة الأسرة»، حيث تذكر الباحثة بالنسبة الى مدونة الأحوال الشخصية كيف أنّ «مبدأ القوامة» **مهيكل لفلسفة مدونة الأحوال الشخصية ولكل أحكام العلاقات داخل الأسرة من تعريف الزواج** (البند الأوّل في مدونة الأحوال الشخصية)، الولاية في الزواج (البند12)، حقوق الرجل على المرأة التي تنصّ على واجب طاعة الزوجة لزوجها (البند36)، أحكام النفقة (35)، الفصول 115-123، الولاية على النفس وعلى المال / النيابة الشرعيّة على الأبناء (148)، أحكام الوصية والميراث (الكتاب الخامس والسادس).

وتُعطي الباحثة أمثلة على العقم في التفكير من الآراء المتداولة داخل وخارج اللجنة التي كلّفت بدراسة مدونة الأحوال الشخصية، والتي تعتبر «قوامة الأزواج والرجال بعامة كحقّ من حقوق الله أعطاها للرجل، وبذلك فضّله الله على المرأة، وكلّفه بالقيام بكلّ شؤونها، فتصبح القوامة بذلك «مسؤوليّة» فطريّة قطعية مرتبطة بنوع الرجال، غير مرتبطة بالعقل والكفاءة والإرادة والقدرة»⁽²⁸⁾، وبنتيجتها يصبح الرجل محمياً من قوانين أو ضمانات رقابية أو رعية خارج سياق الواقع الذي يتغيّر بتغيّر أحوال رجاله ونسائه وبيئته. وباختصار «تختزل القوامة في كونها تعني سيادة الرجل وتفوّقه وتفضيله على المرأة في العقل والرأي والدين والميراث» (الرأي لنزهة كسوس).

لكنّ الباحثة تنوّه وتعترف بالتغيّرات الإيجابية التي حصلت في المدونة الجديدة، «مدونة الأسرة» (2004)، من تعريف الزواج تحت مسؤولية الزوجين إلى حذف واجب الطاعة لاستبداله بالتشاور والاحترام المتبادل، بما يؤسّس حتماً ثقافة حقوق الإنسان ليس للمرأة الجديدة فقط بل للأسرة الجديدة.

وهل صحيح أنّ التوفيق بين الكونية والخصوصية الثقافية هي في صلب مهام السلطة الدينية التي ينبغي عليها مساءلة النصّ وسياقه؟ كما تطرح أستاذة التعليم العالي في جامعة محمّد الخامس مليكة بن الراضي، وذلك لتقديم الأجوبة الصحيحة عن تطلّعات النساء واحتياجاتهنّ النابعة من الهوية بين القواعد القانونية المتعلقة بحقوقهنّ، والتحوّلات المجتمعية التي تعرفها المجتمعات الحديثة.

فأستاذة القانون مليكة ابن الراضي تذهب إلى أنّه بمساءلة كونيّة الحقوق الإنسانية والقيود التي تفرضها الخصوصية الثقافية، بخاصة حين يتعلّق الأمر بحقوق المرأة،

(28) المرجع السابق نفسه، ص141.

يتبين أنه في جل المجتمعات الأبوية تُعتبر المرأة حارسة التقاليد والعادات، والضامنة لاستمراريتها. والموضوع شائك نظراً لكون مسألة المُلاءمة تطرح السؤال الكبير حول مفهوم مُواطنة النساء «حيث مفهوم مُواطنة النساء يرتبط بمفهوم الحدّاتة بصفته مشروعاً مجتمعياً يتمتّع فيه الرجال والنساء بالحقوق والواجبات نفسها ويتقاسمون المسؤوليات نفسها»⁽²⁹⁾.

في السياق نفسه، تعتبر د. مليكة بن الراضي أنّ قضية المرأة قضية سياسية بامتياز وليست قضية دينية، حيث يسعى المجتمع إلى إعادة إنتاج تراتبيته وتوازاته التقليدية من خلال إضفاء صبغة دينية على المحافظة الإجتماعية. فالإسلام برأيها «لا يمثّل عائقاً أمام تطوّر المرأة باتجاه المُشاركة الفاعلة والمساواة، والدليل على ذلك موقف الرسول وما حقّقه الإسلام في صالح المرأة»⁽³⁰⁾.

وتحدّد المشكلة بأنّها تكمن في النظرة الى الإسلام وطريقة تأويل النصوص المؤسّسة.

هذه المُناقشات الجريئة متوافرة في أعمال المائدة العلمية المستديرة التي جمعت بين كبار العلماء، رجالاً ونساءً، معيّنين بإعادة بناء المفاهيم، من المغرب ومن خارجها (حركة المساواة الدولية)، وهي جديرة بأن تصبح مثلاً للحوار الهادئ العلمي والرصين، بخاصة أنّ المغرب قام بإسناد رعاية الأسرة للزوجين في مدونة الأسرة الجديدة على أساس:

«الزواج ميثاق تراضٍ وترايطٍ شرعيّ بين رجل وامرأة على وجه الدوام، غايته الإحصان والعفاف وإنشاء أسرة مستقلة، برعاية الزوجين طبقاً لأحكام هذه المدونة» (2004، المادّة 4)⁽³¹⁾.

هنا أختتم بتعقيب من جانب أستاذة العلوم السياسية في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في جامعة القاضي عياض في مراكش⁽³²⁾، الدكتورة عائشة الحجامي:

(29) ملكية بن الراضي، أعمال المائدة العلمية المستديرة، مُبادرة تعميق وتأصيل المعرفة بمفهومَي القوامة والولاية، م س، ص 151.

(30) المرجع السابق نفسه، ص 154.

(31) مفهوم «الولاية» في الحياة الزوجية وفي الحياة العامة، هذا المفهوم التشاركي هو الذي أخذ به الإصلاح الأخير في مدونة الأسرة لسنة 2004 في المغرب، والذي يشير إلى أنّ «مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين».

(32) عائشة الحجامي، «الرعاية المُشتركة للزوجين على الأسرة بين المفهوم الفقهي للقوامة ومبدأ

إنّ استحضار القيم الأساسية للإسلام في إنتاج المفاهيم وبلورتها بطريقة علمية، وفي استنباط الأحكام من مصادرها الأصلية، ومراعاة السياقات، بما فيها سياق التنزيل والمآلات، لِمَن شأنه أن يُحقّق غايات المشرّع من الاستخلاف، وأن يُصالح المُسلم والمُسلمة المُعاصرين مع دينهما، وأن يُلغي التقاطب الذي نشهده بخصوص العديد من القضايا المجتمعية حالياً، وبخاصة منها ما يتعلّق بصراع «الكوني والخصوصي» في الحقوق.

خلاصة

إنّ الجهود العلمية التحليلية والتجديدية والتركيبية كلّها، سواء لجهة إدماج المناهج العلمية التجديدية التي ساهمت بها العالمات المُسلمات، أم لجهة استقطاب الكفاءات من الأستاذات في مراكز قيادة المؤسسات والمراكز العلمية والبحثية المتعلقة بالمعرفة حول الإسلام، كما رأينا داخل المؤسسات، مثل النموذج المغربي، كلّ ذلك يدفع في اتجاه مشروع بلورة خطاب ديني جديد للإسلام والمرأة يركّز على قواعد عدّة:

أولاً، إنّ هذا الخطاب يركّز على المساواة والعدالة داخل الأسرة، ومن الممكن أن تُصبح مدّونة الأسرة في المغرب نموذجاً لدراسة «أحكام نظام الأسرة» في البلدان العربية، حيث لا تزال الهيمنة الذكورية على الأسرة من خلال «الولاية» تتمرّك لدى الأب، ومن خلال الوصايا والقوامة الزوجية التي لم تخطُ بعد في اتجاه إعطاء المرأة حقوقها داخل الأسرة المُعاصرة (القاضي والمستشار لدى المحكمة الشرعية السنية العليا في بيروت عبد الرحمن الحلو)⁽³³⁾.

ثانياً، يُعتبر الخطاب الديني الجديد النصّ القرآني والسنة الصحيحة قائلين لإعادة القراءة وإعادة التأويل لتخليصهما من الموروثات أو المصفوفات الثقافية للقرون الغابرة. هنا تقع أهمية إعادة البناء المعرفي للمفاهيم الدينية.

ثالثاً، العمل من جانب المؤسسة الدينية في التأهيل الديني على إبراز «الريادة النسائية» في التعليم الديني والمقرّرات التعليمية، وفي الخطاب الديني المُعاصر لانعتاق من الهيمنة الذكورية في خطابنا المعرفي والثقافي، ولتغيير الصورة المُرتبكة للمرأة المُسلمة عن نفسها والصورة النمطية السلبية عنها في العالم.

المساواة»، أعمال المائدة العلمية المستديرة، مبادرة تعميق وتأسيس المعرفة بمفهومَي القوامة والولاية، م س، ص ص 163-181.

(33) أنظر: «نظام أحكام الأسرة ماذا عن التجربة البنائية؟ محاولات، رؤى، واختيارات»، في ندوة مُكتسبات المرأة، مرجع سبق ذكره، مُتاح على: <https://261177/node/ar/org.unescwa.www/>

رابعاً، إدماج المناهج التجديديّة في العلوم الإسلاميّة التي أسهمت بها العالمات المسلمات، كما اقترحنا من جانب أستاذة الدراسات القرآنيّة د. عائشة عبد الرّحمن، ليُصبح مشروع إعادة قراءة النصوص الدينيّة كما تطرحها «النسويّة الإسلاميّة» ممكناً برُبط الأحكام الفقهيّة الجزئيّة بالمبادئ الكليّة الثابتة. ومن جانب أستاذة العلوم الاجتماعيّة فاطمة المرينسي بتوفير المادّة العلميّة البحثيّة للواقع الاجتماعي والتنموي للمؤسّسة الدينيّة التي تحتاج إلى رُبط المتغيّرات الحاصلة في بنية الأسرة المُعاصرة وأحوالها بمدى علاقتها بالنصّ الديني واجتهادات الآراء الفقهيّة؛ فضلاً عن نشر التفكير النقدي للموروث الديني وغير الديني في برامج التعليم والتأهيل المعرفي للطلبة والطالبات من خريجي المعاهد الدينيّة وكنيّة الشريعة.

خامساً، تبني المؤسّسة الرسميّة قضيّة المرأة، كما رأينا تأسيس مركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائيّة في الرابطة المحمّديّة للعلماء في المغرب، وإطلاق أعمال أسماء المرابط في القراءة التحرّرية للنماذج النسائيّة في القرآن لتمكين المرأة/ الإنسان ضدّ أيّ استغلال عن طريق الدّين، إنّ في المحيط العربي أو في المحيط الأوروبي، وهو ما يخدم رؤيتنا لبناء الإنسان العربي الجديد. والإصلاح من الداخل غير ممكّن من دون تبني السلطة له.

سادساً، التعاون من جانب السلطة الرسميّة والمنظّمات النسائيّة المُختصة لتوحيد الجهود في كلّ البلدان العربيّة بقصد الوصول إلى مدوّنة عربيّة للأحوال الشخصيّة، مثلما عليه الحال في موثيق عربيّة لحقوق الإنسان.

سابعاً، إنّ إنشاء مركز لحوار الحضارات في أوروبا يقتضي فتح الحوار بين الرجل والمرأة في الوطن وداخل الأسرة العربيّة. هذا الحوار هو الآليّة الأساسيّة لتنشيط الحوار الثقافي الحقيقي بين المُسلمين وغير المُسلمين في العالم، مع إدماج دور النساء في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتجاربهنّ المُبتكرة في هذا الصدد.

أخيراً، إنّ خطاب النسويّة الإسلاميّة الجديدة هو خطابٌ للمرأة العربيّة الجديدة وللرجل العربي الجديد، خطابٌ لإنسانيّتهما الجديدة. هو خطابٌ يُراعي الترابط العائلي للأسرة في مُجتمعنا، بخاصّة لجهة حميميّة العلاقات الأسريّة. وفي سعي هذه النسويّة الجديدة إلى تطوير المفاهيم، فإنّها تُميّز بين أوجه الاستشراق الجديد الذي تفرضه التبعيّة الثقافيّة وتبتعد عن الموروث الأخلاقي الإسلامي في ما يخصّ «بناء الهوية»، وبين الحاجة إلى تشكيل علاقات جديدة بين الرجال والنساء.